دودة وآليات الضبط التحدي الأبرز

بعد أن توفر الديزل واختفت السوق السوداء:

لماذا لم تنخفض أسعار وايتات المياه؟؟

محمد شاب في العشرينيات من عمره لديه دوامه الخاص واليومي مع المياه" فمجرد أن يفتح الجامع القريب من منزلهم حتى يذهب إليه بمجموعة من الدبات ليقوم بتعبئة الماء ومن ثم إيصالها إلى منزله لافراغها" وأصبح هذا الشيء لديه كدوام رسمي يومي لا يستطيع التخلف عنه نظراً للحاجة الماسة للماء" وعند سؤاله عن السبب الحقيقي وراء ذلك يجيب بكل وضوح وشفافية : لا نستطيع شراء وايت ماء لأن أسعارها ارتفعت وليس لدينا القدرة على الشراء ولذلك نضطر لتعبئة الماء من الجامع يومياً.
وهناك الكثير من الأسر تعاني نفس الحالة في عدم القدرة على توفير قيمة الوايت الماء وذلك للارتفاعات الجنونية في الأسعار واختلافها من شخص لآخر لدى بعض مالكي وايتات الماء إلى جانب صعوبة الوضع المعيشي والاقتصادي للكثير من الأسر" "الثورة" بحثت في الموضوع لمعرفة الأسباب والدوافع وراء هذه المشكلة.. فإلى التفاصيل :

استطلاع / أمين الجرموزي

وفي زيارة ميدانية للعديد من البمبات (آبار المياه) لوحظ عدم وجود ازدحامات عليها من قبل أصحاب الوايتات في تعبئة الماء ويرجع السبب في ذلك توفر مادة الديزل في المحطات , علي الحيفي صاحب إحدى البمبات يوضح أن الطوابير الطويلة للوايتات إختفت ولم تعد موجودة إلا بنسبة قليلة جداً وذلك لتوفر مادة الديزل وبسعر محدد 3900 ريال للدبة الواحدة سعة 20 لترا.
ويؤكد الحيفي أنه على الرغم من انخفاض سعر تعبئة وايتات الماء إلا أن أصحاب الوايتات لا يزالون يستغلون الفرصة ويضعون أسعاراً لا تتناسب مع الوضع العام للمواطنين فهناك الكثير منهم لايستطيع دفع 5آلاف ريال أو أكثر مقابل وايت ماء على خلاف السابق حين كان السعر يصل إلى 2500 ريال , ويشير الحيفي إلى أن الكثير من أصحاب الوايتات يقومون فرض أسعار زيادة عن الحد المعقول .

استغلال وجنون

المواطنون من جانبهم يشكون الارتفاعات الجنونية في أسعار الوايتات التي كان من المتوقع أن تقل بعد توفر مادة الديزل واستقرار سعرها على 3900ريال للدبة إلا أن بعض أصحاب الوايتات تنصلوا عن المسؤولية وقاموا برفع سعر الوايت الماء , ويقول الحاج محمد علي أن بعض أصحاب الوايتات لم يلتزموا بخفض السعر على الرغم من توفر مادة الديزل في جميع المحطات , بل ضاعفوا السعر أكثر مما كان عليه في السابق وهذا أمر لا يطاق بالنسبة للمواطنين ذوي الدخل المحدود وغير القادرين على توفير مبالغ مالية مرتفعة من أجل وايت ماء لأسبوع أو أسبوعين حسب حجم الأسرة التي تعيش داخل البيت .
ويشير الحاج محمد علي إلى أن الكثير من البيوت داخل صنعاء القديمة لا تستطيع الوصول إليها وايتات الماء نظراً لضيق الشوارع والأزقة مما يجعل أصحاب الوايتات يرفعون أسعاراً مضاعفة عن الأحياء التي تقع خارج صنعاء القديمة ,ويوضح الحاج محمد أن عدم وجود رقابة وضوابط وكذلك عدم تحديد أسعار وايتات الماء أفسح المجال أمام الكثير من أصحاب الوايتات في التلاعب بالأسعار وفرضها على المواطنين مستغلين بذلك الحاجة الماسة للماء من قبل المواطنين .

اختلافات سعرية

وتتفاوت أسعار الوايتات من شخص لآخر وذلك لعدم وجود تحديد إلى حد الآن لأسعار الوايتات حتى يلتزم بها الجميع , ويرى محمد العامري صاحب وايت ماء أن أسعار الوايت الماء يعتمد على ضمير كل شخص يبيع الماء للمواطنين فمنهم من يبيعه بـ5 آلاف ريال ومنهم من يبيعه بـ6 آلاف ريال والبعض يبيع بأكثر ويبررون ذلك بارتفاع سعر الديزل بالنسبة لهم لتشغيل الوايتات التي يعبئ الماء فيها , وكذلك ارتفاع سعر تعبئة الوايت بالماء من قبل أصحاب البمبات (آبار المياه) من 1000 إلى 2000 ريال ويزداد السعر في بعض البمبات .
وأوضح العامري أنه لازال يبيع الوايت الماء بـ4آلاف وهذا السعر لا بأس به حسب قوله حتى بالتسعيرة الجديدة للديزل , وذلك لأنه كان في السابق يشتري الدبة الديزل بـ6 آلاف ريال وبعض الأحيان بـ8 آلاف ريال من السوق السوداء وهذا السعر كان يكلفه خسائر معظم الأوقات , بينما يبيع البعض الوايت الماء حالياً بأسعار أكثر وذلك لتعودهم على الطمع والجشع وعدم الاقتناع بالحاصل إلى جانب ذلك عدم وجود رقابة من قبل الجهات المعنية بذلك .

حلول آنية

ويرى خبراء اقتصاد أن بعض أصحاب الوايتات استغلوا الارتفاعات السعرية في المشتقات النفطية التي أقرتها الحكومة ومنها الديزل وقاموا برفع تكلفة الوايت الماء للمواطنين بما يقارب 8-6 آلاف ريال على الرغم من أن السعر في السابق أقل ويصل من 5-4 آلاف ريال وفي نفس الوقت كان الديزل غير متوفر في المحطات ويضطر أصحاب الوايتات إلى شرائه من الأسواق السوداء المنتشرة في العاصمة صنعاء حيث تباع الدبة بحجم 20لتراً بما يقارب 10-8 آلاف ريال.
ويؤكد الخبراء أن الواقع الآن أفضل بالنسبة لأصحاب الوايتات الماء عن السابق حيث أن مادة الديزل متوفرة في جميع المحطات وبسعر ثابت 200ريال للتر الواحد من مادة الديزل والدبة 20 لتراً بقيمة 4 آلاف ريال ومع ذلك يتم استغلال الوضع في رفع قيمة الوايت الماء دون أي رقيب أو حسيب .
ويناشد الخبراء وزارة المياه السرعة في تحديد أسعار وايتات الماء حسب بعد المناطق الجغرافية والأحياء الشعبية التي يطلب منها الماء عن المكان الذي يتم تعبئة الماء منه , وذلك كما تم تحديد أسعار المواصلات والنقل الداخلي وبين المحافظات من قبل وزارة النقل, مشددين على ضرورة معاقبة من يخالف ذلك نظرا للوضع الاقتصادي الذي يعيشه المواطنون ومحدودية دخلهم الشهري وعدم قدرتهم على دفع مثل هذه التكاليف الكبيرة .

أستاذ الاقتصاد بجامعة صنعاء الدكتور أحمد بامشموس لـ" الثورة" :

رفع الدعم ضرورة لاستقرار الاقتصاد الوطني

■ ينبغي تفهم هذا القرار وترحيل التكلفة إلى الأمام

* يرى الخبير الاقتصادي المعروف وأستاذ الاقتصاد المحاسبي بجامعة صنعاء الدكتور أحمد بامشموس أن رفع الدعم عن المشتقات النفطية ضرورة قصوى لاستقرار الاقتصاد الوطني ، حيث تأخر كثيرا اتخاذ مثل هذا القرار الشجاع والمتميز على حد قوله .
وبحسب الدكتور بامشموس في حوار خاص لـ الثورة" فإن على الشعب تفهم مثل هذا القرار وهو بالفعل قادر على ترحيله الى الأمام ،بالمقابل ينبغي كذلك والحديث لبامشموس" معالجة أي أعباء إضافية قد تطرأ لتغطية التكاليف من خلال تحسين الوضع المعيشي والتركيز على برامج مكافحة الفقر والبطالة.
وقال الدكتور بامشموس : إن أغلب الدعم يستفيد منه المهربون وبسببه يزدهر الفساد والتهريب على حساب الشعب اليمني وقوته وحياته المعيشية ، حيث لا تستفيد الفئات الفقيرة والمحتاجة من عملية الدعم باهض التكلفة على حساب عجز كبير في الموازنة العامة للدولة.

■ د. أحمد بامشموس

■ لقاء / محمد راجح

*** كيف تنظر كاقتصادي الى قرار رفع الدعم عن المشتقات النفطية ؟**
- قرار متميز وشجاع وقد تأخر كثيرا ، لأن من المفترض مثل هذا القرار كان يتم من فترة طويلة لأن البلد تعاني وهناك تلاعب كبير بالاقتصاد بسبب هذا الدعم ، ولهذا فإن اتخاذ مثل هذه الخطوة مهمة للغاية وضرورة لاستقرار الاقتصاد الوطني .
ومعروف بأن معظم الدعم يذهب الى فئات غير محتاجة ، لا يستفيد منه الفقراء ومختلف الشرائح محدودة الدخل التي لا تجد منه سوى الفتات ومعظمه يذهب لمن لا يستحق ،وبسببه تنامى التهريب والفساد.

آثار

*** برأيك ما هي الآثار السلبية التي عانت منها البلد جراء الدعم الباهض للمشتقات طوال السنوات الماضية؟**
- هناك تلاعب كبير بالاقتصاد بسبب استمرار الدعم ، بالمقابل هناك ازدهار كبير للتهريب للاستفادة من فارق الأسعار المدعومة ،وطبعا التهريب يتم بطرق مباشرة وغير مباشرة ، بطريقة مباشرة بواسطة التصدير المباشر للمنتجات النفطية ومشتقاتها والدليل ما رأيناه مؤخرا في الباخرة المحملة بالبنزين التي تم ضبطها الأسبوع الماضي ،بالإضافة الى التهريب غير المباشر على طول الشريط الساحلي لبلادنا ، لا يعقل استمرار هذا الوضع واستفادة المهربين وثرائهم على حساب الشعب وقوته ومقدراته ، أي على حساب افقار الشعب وتدني مستواه المعيشي ،يعني من غير المعقول أيضاً استفادة أغلب الدول المجاورة مثل جيبوتي واثيوبيا وغيرها من دعم المشتقات النفطية للحكومة اليمنية ، لأن أغلب المهربين يمدون اسواق هذه الدول بالبنزين اليمني المهرب والمدعوم وكل هذه تكاليف باهظة تتحملها اليمن.

عبء كبير

*** لكن هناك تخوف من قبل فئات عديدة من الشعب اليمني بسبب قرار رفع الدعم وبأنّ مثل هذا القرار سيضرهم بالدرجة الأولى ؟**
* يجب أن يعرف الجميع بأن الشعب اليمني يتحمل عبئا كبيراً بسبب دعم المشتقات النفطية ،لأن بسببه ينمو التهريب ويزدهر الفساد ولا تستفيد بالمقابل برامج مكافحة الفقر والبطالة أي شيء منه ،قد يكون هناك فئات من الشعب ستشعر بالتضرر من هذا الأمر ، لكن ينبغي معالجتها وتغطيتها ببرامج واستراتيجيات عاجلة لتغطية التكاليف التي ستشعر هذا الفئات بأنها اضافة جديدة عليها ، طبعا الشعب قادر على ترحيل التكلفة الى الأمام ،والدعم طبعا في الأول والأخير يجب أن يذهب للمجتمع لمكافحة الفقر والبطالة ولا يجب ان يدفع الشعب ثمن ثراء المهربين ، وينبغي تفهم مثل هذا القرار وبأن اضرار الدعم تبدد أي جهود لمكافحة الفقر وتحسين المستوى المعيشي للمواطنين.

توازن

*** هل يمكن لمثل هذا القرار أن ينعكس بشكل ايجابي وواقعي على استقرار الاقتصاد الوطني خلال الفترة القادمة ؟**
- يجب أن يحصل توازن في الاقتصاد يؤدي الى استقراره ونموه وبالتالي القدرة على تنمية قطاعاته التنموية والاقتصادية والاستثمارية الواعدة ، وينبغي بالمقابل أيضاً ترحيل التكلفة للفئات متوسطة الدخل لتشعر هي كذلك بالاستقرار والأمان ، مثل هذا القرار الهام يمكن أن تنعكس إثارة الايجابية على الاقتصاد ودفع عملية التنمية ،جهود الدولة بسببه كانت محدودة في التنمية الاقتصادية ومكافحة الفقر ، لأن هناك اموالاً طائلة مهدورة لا تذهب لقنواتها الصحيحة ،وهناك كما هو معروف عجز كبير في الموازنة العامة للدولة وبالكاد تستطيع الحكومة تغطية تكاليف بعض بنود الموازنة ومن اهمها بالطبع أجور ورواتب الموظفين ، هنا في هذا الخصوص حاجة ملحة لوضع برنامج اصلاحات اقتصادية شاملة يستهدف إصلاح مثلا الخدمة المدنية وتنمية الموارد المحلية وتوسيع الهيكل الإيرادي للاقتصاد الوطني ، ولهذا من الأهمية بمكان تقبل مثل هذا القرار لأنه في الأول والأخير للصالح العام والحد من الهدر المتواصل لأموال طائلة لا يستفيد منها الاقتصاد الوطنية والتنمية المستدامة .

أسعار

*** هناك تخوف كما يبدو من مضاعفات رفع الدعم على ارتفاع أسعار السلع ، برأيك هل من مبرر لهذا التخوف من قبل فئات كبيرة من الشعب ؟**
- هناك أسعار ليس لها أي علاقة بالمشتقات النفطية ولا يجب أن ترتفع ،بالمقابل يمكن أن تتأثر بعض السلع المحلية بشكل محدود ، ولهذا فإن الاحتياجات التموينية المعروضة لا يجب أن ترتفع لأن المشتقات النفطية اليمنية لا تدخل في تركيبها ، نحن لا ننتج القمح والأرز والسكر والزيوت وغيرها ولهذا كيف يمكن أن ترتفع لأنها لا ينبغي ان ترتفع اسعارها ولا تتأثر بقرار رفع الدعم لا سلبا ولا ايجابا ،وفي هذا الجانب مطلوب دور الجهات المعنية في الحكومة والقطاع الخاص لمعالجة أي آثار قد تطرأ على الأوضاع التموينية وتصحيحها وضبط أوضاع الأسواق.

ما عملت الجهات المعنية بهذا المقترح.. وكانت لنا في السابق تجربة بشراء برميل ديزل من السوق السوداء بـ50 ألف ريال لكنه لم يف بالغرض فتوقفنا عن ذلك واكتفينا بمادة الغاز لتشغيل الفرن.
وأضاف صغير: نحن الآن نعمل بمادة الغاز.. والحقيقة فاعلية الغاز ليست كفاعلية الديزل فقد توقفنا عن صناعة الرغيف واكتفينا بالروتي والكدم حيث يحتاج الرغيف إلى نار مرتفعة.. وإذا التزمنا بالسعر الجديد للديزل دون عمل أي معالجات لأسعار الخبز فلن نستطيع الإيفاء بالتزاماتنا الأخرى كالضرائب والزكاة والواجبات ورواتب العمال والكهرباء،ونحن الآن منتظرون من الجهات الحكومية إصدار بيان توضيحي أين مكاننا من هذه الاصلاحات حتى نعرف كيف نتصرف خلال الفترة القادمة.

تعميم

* وقد أصدر مكتب الصناعة والتجارة بأمانة العاصمة والغرفة التجارية الصناعية بالأمانة في إطار قرار أمين العاصمة رقم (5299) لعام 2013م الخاص بآلية إنتاج وبيع العيش المسطح والقوالب إنتاج المخابز الآلية والشعبية إعلانا قضى بتحديد آلية الإنتاج وسعر البيع في الأفران حيث حدد حجم قرص العيش المسطح -الرغيف- وقوالب إنتاج المخابز الآلية والشعبية لا يقل عن 80 جراماً للقرص، وأن سعر بيع كيلو العيش من الفرن ومنافذ البيع للمستهلك بـ220 ريالاً وسعر بيع كيلو العيش من الفرن إلى منافذ البيع بـ200 ريال.

دعوة

* ويتمنى المواطنون استقرار أسعار الخبز وأن لا تطاله ارتفاع الأسعار وأن تعمل الحكومة جاهدة في سبيل تثبيت أسعار الخبز وعدم تأثرها برفع الدعم عن المشتقات النفطية من خلال وضع الحلول المناسبة وعمل آلية تنفيذية مع أصحاب المخابز وتوفير الديزل لهذه المخابز بالأسعار المناسبة التي تحافظ على أسعارها.
الأخ محمد الحكيمي يقول: مع أن الحكومة قامت رفع الدعم عن المشتقات النفطية إلا أن أسعار الخبز لا زالت مستقرة، وهذه نقطة إيجابية للحكومة أن عملت على استقرار أسعار الخبز وعدم تأثرها بارتفاع الأسعار.. متمنيا أن يستمر ذلك.
فيما يقول الأخ مطيع ثابت: حقيقة إن الخبز مادة رئيسية وضرورية للمواطنين خصوصا ذوي الدخل المحدود.. ويجب على الجهات المختصة مراعاة هذا الجانب والحفاظ على استقراره وعدم تأثره بارتفاع الأسعار.. الحقيقة أنا لا أملك فرناً في المنزل واعتمادي بالكامل على المخابز حيث أقوم بشراء العيش يوميا من المخبز كمادة رئيسية ويومية للأسرة..وأتمنى أن يستمر السعر القديم وأن تحافظ الحكومة على هذه التسعيرة.